

Measuring the impact of the general budget deficit on inflation rates in Algeria for the period (1980-2020)

Abdelkrim Elmoumen ¹

¹ University of adrar (,Algeria), karim.moumen@univ-adrar.edu.dz.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:23/02/2022

Accepted:18/04/2022

Online:31/05/2022

Keywords:

general budget

inflation

expenses

Revenues

finance

JEL Code: C52; E31;

H61.

ABSTRACT

The study aims to describe, analyze and measure the impact of the general budget deficit on inflation rates in Algeria during the period (1980-2020), through the application of the VAR autoregressive ray model, the study concluded that there is a direct relationship between the two variables, indicating that the rise in the general budget deficit contributes to raising the inflation rates, and the test of causality for Granger indicated that there is a one-way causality that applies from general budget deficit towards the inflation rate, the analysis of the response and variance countries also showed that there is a positive significant effect of the general budget deficit on the deficit of the inflation rate in the short term, and there is no effect in the long term.

قياس أثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم بالجزائر للفترة (2020-1980)

المومن عبد الكريم ¹

¹ جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، karim.moumen@univ-adrar.edu.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2022/02/23

تاريخ القبول: 2022/04/18

تاريخ النشر: 2022/05/31

الكلمات المفتاحية

ميزانية عامة

تضخم

نفقات

ايرادات

تمويل

JEL Code: C52; E31;

H61.

الملخص

تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل وقياس أثر عجز الميزانية العامة على معدل التضخم بالجزائر خلال الفترة (2020-1980)، من خلال تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، تدل على أن ارتفاع عجز الميزانية العامة يساهم في رفع معدل التضخم، ودل اختبار السببية لغرانجر على وجود سببية في اتجاه واحد تسري من عجز الميزانية العامة نحو معدل التضخم، كما بين تحليل دول الاستجابة والتباين أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي لعجز الميزانية العامة على معدل التضخم في الجزائري في الأجل القصير، ولا يوجد تأثير في الأجل الطويل.

- مقدمة:

أن موضوع العلاقة بين عجز الميزانية العامة ومعدل التضخم من المواضيع الاقتصادية المهمة ليس على صعيد الدول النامية فقط بل على صعيد الدول المتقدمة أيضاً، حيث يرق القطاع العام في الأنظمة الاقتصادية المختلفة إلى مكانة مرموقة لما يقدمه من خدمات عمومية ومراقبة وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو ما يتلاءم وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة، إلا أن الموارد المالية المتحققة من الإيرادات العامة لتمويل هذا القطاع في معظم الدول لا تزال غير كافية لتغطية النفقات العامة، ما يترتب عنه ظهور عجز مالي في الميزانيات العامة وموازن المدفوعات لهذه الدول، ما يدفعها إلى تمويل ذلك العجز عن طريق الاقتراض الخارجي والداخلي، وهذا الأخير انجر عنه أعباء وتبعات انعكست على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تلك الدول، وخاصة المتغيرات النقدية من خلال العوامل المقابلة لعرض النقد، وزيادة العرض النقدي بدوره عمل على الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.

ومن هنا فإن السياسة المالية تلعب دوراً فعالاً وهاماً في التأثير في المستوى العام للأسعار من خلال أدواتها المختلفة، سواء كانت النفقات العامة أو الإيرادات العامة، والعجز في الميزانية العامة يلعب دوراً بارزة وواضحة في التأثير على المستوى العام للأسعار، فزيادة عجز الميزانية العامة مع وجود جهاز إنتاجي غير مرن سيصاحبه توسع في وسائل تمويل العجز سواء كان من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي، مما سيترتب عنه زيادة في الأسعار، وبالتالي حدوث فجوة تضخمية. والجزائر كغيره من الدول النامية التي تعاني من عجز مستمر في ميزانيتها العامة تزامناً مع ارتفاع معدل التضخم

أ- إشكالية الدراسة: إن ظاهرة التضخم ليست وليدة العصر بل هي مسابرة لكافة الأنظمة الاقتصادية، وتبرز مشكلة الدراسة من خلال تعدد واختلاف العوامل والمتغيرات الرئيسية المؤثرة والمفسرة لظاهرة التضخم في الجزائر، والتي من بينها تفاقم عجز الميزانية. لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى أثر صدمات أسعار البترول على معدل التضخم بالجزائر للفترة 1980-2020؟

وبناء على ما سبق تتمثل إشكالية الدراسة فيما يلي: ما مدى أثر صدمة عجز الموازنة العامة على معدل التضخم بالجزائر خلال الفترة 1980-2020؟

ب- فرضيات الدراسة: نلخصها في النقطة الآتية: أن حدوث أي صدمة إيجابية في عجز الميزانية العامة لها أثر إيجابي في رفع معدل التضخم.

ج- أهمية الدراسة: يشكل موضوع الدراسة أهمية بالغة باعتباره من المشكلات الزمنية التي عانت وتعاني منها مختلف الدول بدرجات متفاوتة، حيث عرف عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم في الجزائر تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، مما يستدعي ضرورة تحديد العوامل المؤثرة والمفسرة لهما، وعلاقة أحدهما بالآخر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتبع أهمية الدراسة في استنتاج نموذج قياسي يستخدم لتحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم في الجزائر، وذلك باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR .

د- **أهداف الدراسة:** يمكن حصرها في النقاط الآتية: تحليل وقياس اثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم في الجزائر، باستنتاج وتقدير نموذج يمكننا من تحديد هذا الاثر، وذلك من خلال دول الاستجابة وتحليل التباين، مع تحديد نوع العلاقة بين معدل التضخم وعجز الميزانية العامة وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما.

هـ- **حدود الدراسة:** الحدود الزمنية تمثلت في الفترة (1990-2020)، والحدود المكانية تتمثل في الدولة الجزائرية كونها محل الدراسة.

و- **منهجية الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا النظرية على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل أثار المتغير المفسر على المتغير التابع مع تحليل نتائج الدراسة، واعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الأسلوب القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية، وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة المدروسة، وتحديد علاقة واتجاه تأثير عجز الموازنة العامة على معدل التضخم في الجزائر، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

ز- **الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالوصف والتحليل ومن خلال تطبيق نماذج قياسية مختلفة، ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- **دراسة فاروق أحمد العزام (2005)،** بعنوان أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن، أشارت الدراسة إلى أن الأردن إحدى الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في موازنتها العامة وخاصة خلال معظم سنوات الدراسة (1988-2003)، وما زاد من حدة العجز التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشها الأردن خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، مما ترتب على هذه التغيرات تفاقم مشكلة عجز الموازنة الأمر الذي انعكس على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، من أبرزها المستوى العام للأسعار من خلال توسع الحكومة في الحصول على القروض الداخلية والخارجية لتمويل العجز، وانعكاس ذلك على زيادة عرض النقد ومع وجود جهاز إنتاجي غير مرن أدى ذلك إلى الزيادة الحادة في حجم السيولة المحلية التي أدت إلى تعزيز الضغوط التضخمية. وأثبت التحليل القياسي والتحليل النظري صحة تأثير كل من القروض الداخلية والخارجية التي لجأت الحكومة إليها لتغطية العجز على معدل التضخم في الأردن من خلال التأثير على عرض النقد من جهة، ومن جهة أخرى تأثير القروض الخارجية على سعر صرف العملة المحلية نتيجة ارتفاع أقساط التسديدات والفوائد المترتبة عليها، مما أدى إلى نزوب البنك المركزي من العملات الأجنبية، وانعكاس ذلك على أسعار السلع المستوردة، ومن ثم ارتفاع حاد في أسعار السلع سواء كانت المستوردة أو المحلية، مما أدى في النهاية إلى ارتفاع معدل التضخم في الأردن. وأكدت الدراسة على ضرورة تخلص الحكومة الأردنية من مشكلة عجز الموازنة من خلال زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية وضبط نفقاتها وخاصة الجارية لما له من مردود إيجابي في الحد من عجز الموازنة وأثاره الاقتصادية الضارة وخاصة أثر العجز على المستوى العام للأسعار.

- **دراسة أمنية حلمي (2008)،** بعنوان تأثير العجز في الموازنة العامة على التضخم في مصر، حيث بحثت هذه الدراسة في العلاقة طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة للدولة، ومصادر تمويله ومعدل التضخم في مصر، ومدى تأثير هذه العلاقة بالتفاعل الديناميكي بين تلك المتغيرات في الأجل القصير باستخدام بيانات سنوية للفترة من 1981/1982 إلى 2005/2006. وتشير نتائج تحليل جوهانسن للتكامل المشترك إلى أنه في الأجل الطويل لا يعد

التضخم مرتبطا فحسب بعجز الموازنة بل أيضا بمصادر تمويله، ونمو الناتج الحقيقي وسعر الصرف. وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ لمتجه الانحدار الذاتي، تشير معاملات تصحيح الخطأ المعنوية إلى وجود تفاعل متبادل بين عجز الموازنة، والائتمان الممنوح للحكومة، وسعر الصرف والتضخم في مصر. وخلصت الدراسة إلى أن عجز الموازنة ومصادر تمويله من العوامل المهمة التي تغذي الضغوط التضخمية في مصر، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة استهداف استقرار الأسعار. ومن ثم، تؤكد الورقة على أهمية تقوية الوضع المالي من خلال تخفيض عجز الموازنة وصافي الدين الحكومي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وإضفاء مزيد من المرونة على سعر الصرف لتدعيم دور السياسة النقدية في الحد من الضغوط التضخمية في مصر.

- **دراسة سعد أولاد العيد (2012)**، بعنوان دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2010)، هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين كل من معدل التضخم من جهة والعجز في الموازنة العامة للدولة ونمو الكتلة النقدية من جهة أخرى في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2010)، أي اختبار كل من فرضية سيادة النقود المثلّي والنظرية الكمية للنقود بالاعتماد على نماذج الانحدار. وبيّنت الدراسة الملامح الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وأيضاً دراسة وصفية لكل من متغيرات المالية العامة والتضخم وتطور الكتلة النقدية، وفي الأخير الدراسة القياسية للمتغيرات المحددة في ثانيا البحث، حيث تم إثبات النظرية الكمية للنقود بوجود علاقة موجبة بين معدل التضخم من جهة ونمو الكتلة النقدية من جهة أخرى، غير أن الدراسة الحالية لم تثبت فرضية سيادة النقود المثلّي في الاقتصاد الجزائري، حيث لم نتوصل إلى وجود علاقة معنوية إحصائية بين كل من معدل التضخم والعجز الموازني.

- **دراسة مخاليف أسماء ودرديري حسن (2017)**، بعنوان اختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي Var خلال الفترة (1990-2016)، وأشارت الدراسة إلى أن استقرار معدل التضخم وتحقيق فائض في الموازنة العامة من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن استقرار اقتصاد البلد، وقد استقطبت العلاقة بين هذين المتغيرين اهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين في محاولة لتفسير اتجاه العلاقة بينهما، وفهم طبيعة العوامل المحددة لهما. وركزت الدراسة على معرفة طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، ووضحت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة تفاعلية في اتجاهين بين المتغيرين.

- **دراسة قسيموري كفية وبن قدور هادية (2018)**، بعنوان واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2000-2016)، هدفت إلى تحديد واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016، والتي تحددت من خلال ما توصلت إليه نتائج الدراسة في جانبها التحليلي والقياسي إلى وجود علاقة طردية في المدى القصير ما بين متغيرات الدراسة، حيث أثبت اختبار سببية غرنجر (Granger) أن هذه العلاقة في اتجاه واحد من عجز الموازنة العامة إلى التضخم، وأن الاستجابة في معدلات التضخم تكون متأخرة بسنتين إلى ثلاثة سنوات عن تمويل العجز (أي ضخ كميات أكبر من النقود) حيث أن الزيادة في عجز الموازنة للفترة 3-ت ب 1% تتسبب في زيادة التضخم للفترة الحالية بـ 0.24%. وخلصت في الأخير إلى أن زيادة العجز يتسبب في ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- دراسة منال جابر مرسي محمد (2021)، بعنوان العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، وبينت أن عجز الموازنة العامة من أهم المسائل والقضايا التي يولي لها الباحثون اهتماماً كبيراً في دول العالم المختلفة، لأن نجاح هذه الدول يقاس بمدى نجاح سياساتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، تعد مشكلة عجز الموازنة العامة المزمين من أهم ملامح السياسات المالية لمصرية، والتي كان من أهم أسبابها الاتجاه المفرط للاقتراض الخارجي والداخلي، والذي نما بشكل قوي لسد جانب من هذا العجز بالتوازي مع تفاقم أعباء خدمة الديون نفسها. لذا كان الهدف هذه الدراسة إجراء دراسة تحليلية للعلاقة بين العجز الموازني ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1999/2000-2018/2019) باستخدام المنهج التحليلي للإحصائيات والبيانات، كما تم استخدام المنهج الكمي لقياس أثر عجز الموازنة على معدل التضخم وتوصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام إلى آخر خلال العقدين الماضيين، ومن ثم فإنه يعد عجزاً هيكلياً وليس عجزاً دورياً، لأنه غير مرتبط بالدورة الاقتصادية، بل هو مستمر في التزايد برغم من معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في تلك الفترة. كما أن هناك علاقة طردية موجبة في الأجلين القصير والطويل بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها حديثة تبحث في اثر صدمة عجز الميزانية العامة على معدل التضخم في الجزائر، معتمدة في ذلك على نموذج أشعة الانحدار الذاتي وتحليل دوال الاستجابة والتباين والسببية، على عكس الدراسات السابقة التي اختلفت في درست العلاقة بين المتغير تابع معدل التضخم والمتغير المفسر، أو في استخدامها النموذج الذي يعبر عن علاقة المتغير التابع بالمتغير المفسر، وفي وجود علاقة في الأجل القصير أو في المدى البعيد أو عدم وجود علاقة أصلاً بين عجز الميزانية العامة ومعدل التضخم، أو الاختلاف في فترة الدارسة التي امتدت إلى سنة 2020.

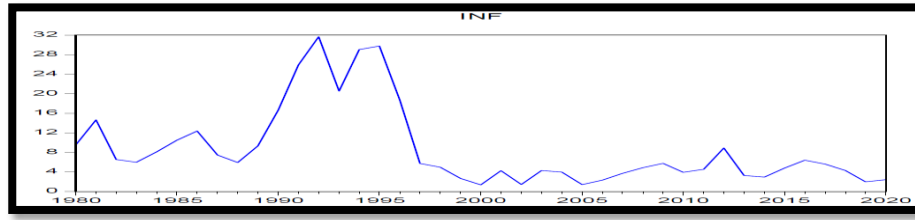
ح- هيكل الدراسة:

- ✓ تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (1980-2020)؛
- ✓ تطور رصيد الميزانية العامة بالجزائر خلال الفترة (1980-2020)؛
- ✓ دراسة أثر صدمات عجز الميزانية العامة على معدل التضخم بالجزائر للفترة (1980-2020).

1- تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (1980-2020)

إن الحديث عن تطور معدلات التضخم في الجزائر مقترن بالحديث عن التغيرات التي مست الاقتصاد الجزائري بدأ بأزمة البترول 1986، والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وإقرار الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية، وتبني الجزائر برامج تنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، ومن أجل عرض هذه التطورات سنحاول الاستعانة ببيانات شكل رقم (01) الموالي.

شكل رقم (01): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) الوحدة %



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات ONS ومخرجات برنامج EViews10

من خلاله الشكل رقم (01) السابق يمكن تقسيم مراحل تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1980-2020) إلى مرحلتين:

1-1- المرحلة الأولى (1980-1999): من خلال الشكل أعلاه يلاحظ ارتفاع كبير في معدل التضخم الذي بلغ 9.52% سنة 1980 لينتقل إلى 16.65% سنة 1990، ليرتفع إلى 25.81% سنة 1991، ثم إلى 31.7% سنة 1992 (أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة)، وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول على اثر الأزمة البترولية لسنة 1990، حيث تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية، والتي ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولارا للبرميل، تم انخفاضها إلى 18.44 دولار للبرميل سنة 1992 بعدما كانت في حدود 22.26 دولار للبرميل سنة 1990. أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر بـ 20.5% أي بـ 11 نقطة، لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994 و 1995 إلى 29.05% و 29.8% على التوالي، ثم لينخفض إلى 18.7% سنة 1996 ثم إلى 5.6% سنة 1997. ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا والانتقال نحو اقتصاد السوق، وعرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي أدت ألتحاق الأضرار بمستويات الأسعار، والتي مست بدورها أسعار المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة، ما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى (طلحة، 2020، صفحة 37)، وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، وكذا تدهور أسعار البترول والتي انتقلت من 28.64 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13.53 دولار للبرميل سنة 1986.

لكن الربع الرابع من هذه الفترة (إي المرحلة ما بين 1995-1999) تميز بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التشييت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. واعتماد سياسة نقدية انكماشية في إطار الإصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، ونتج عنه استقرار نقدي تمثل في انخفاض معدلات التضخم، وتحسن في معدل نمو الكتلة النقدية تماشيا مع تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن سنة 1998 عرفت تضخما محسوس مقارنة بسنة 1996 التي قبلها وسنة 1999 التي بعدها، ويعزى ذلك للتراجع الشديد في حجم الناتج المحلي الذي بلغ 1.8% نتيجة تراجع أسعار البترول على اثر الأزمة الآسيوية سنة 1997، حيث تعرضت السوق البترولية العالمية سنة 1997 إلى مجموعة من الظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في ميزان العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار حوالي 23.5 دولار في ديسمبر 1996، إلى 12.28 دولار للبرميل سنة 1998، مع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل نمو للكتلة النقدية الذي لم يجد مقابل له، والذي بلغ 16.3%، ثم سجلت سنة 1999 استقراراً نقدياً كاملاً، حيث بلغ معدل التضخم 2.65% نتيجة التقارب بين معدل نمو الكتلة النقدية 12.4% والناتج المحلي الإجمالي بـ 12.6%.

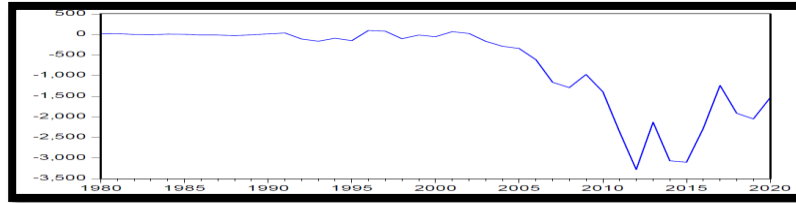
1-2- المرحلة الثانية (2000-2020): في هذه المرحلة نلاحظ أن معدل التضخم بدا في الانخفاض ليصل إلى 1.34% سنة 2000 ويمكن تفسير سبب هذا الانخفاض إلى نجاعة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع الصندوق النقد الدولي، غير أن سنة 2001 عرفت رجوع الضغوطات التضخمية بنسبة 4.2%، ويمكن أن يفسر هذا بأثر ارتفاع القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع أجور الوظيف العمومي، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد، لكنه سرعان ما عرف تراجعاً إلى 1.42% سنة 2002، ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 17.30%، ثم شهدت سنة 2003 ارتفاعاً جديداً في معدل التضخم حيث بلغ 4.26%، وهذا يمكن إرجاعه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% المسجل سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية في سنة 2003 (Bank, July 2003, p. 174)، وفي سنة 2004 عاد معدل التضخم للانخفاض، حيث سجل 3.96%، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4%، والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%، على اثر ثورة أسعار النفط لسنة 2004، حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51.1 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر إلى أن قاربت 147 دولار للبرميل في جويلية 2008. أما في سنة 2005 فقدّر معدل التضخم بـ 1.38% إي بتراجع قدر بحوالي نقطتين ونصف عما كان عليه سنة 2004، هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية، بالإضافة إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية، كهدف للسياسات النقدية عن طريق تدخل بنك الجزائر في إطار سياسات السوق المقيدة لامتصاص الفائض في السيولة لدى الجهاز المصرفي، وكذا استمرار تحسن أسعار النفط حيث سجلت 50.64 دولار للبرميل سنة 2005، وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ 2.31% ثم ارتفع في سنة 2007 إلى 3.67%، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وارتفاع الرواتب والأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، وارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية إلى 43%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية من 18.6% سنة 2006 إلى 21.5% سنة 2007 بعدما قدر سنة 2005 بـ 11.22%، وكلها عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم (Bank, Juin 2009, p. 174)، وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7%، والسبب وراء ذلك هو حدوث تضخم قوي في أسعار المواد الغذائية الطازجة على اثر التضخم المستورد الذي حدث سنة 2008، جرى الأزمة المالية التي أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر، مع تراجع أسعار البترول من 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61.06 دولار للبرميل سنة 2009. أما في سنة 2012 بلغ معدل التضخم ذروته خلال هذه الفترة، حيث قفز بقيمة 4 نقاط من 4.52% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 (Bank, November 2013, p. 178)، وهو تقريبا ضعف المعدل السابق، وتفسر هذه الذروة أساساً بتزايد الأسعار لبعض المواد الغذائية الطازجة، على الرغم من التحسن الذي عرفتة أسعار البترول سنة 2012. لكن سنة 2013 سجلت تراجعاً محسوساً وسريعاً، وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات، حيث قدر بـ 3.25%، وعرف تضخم أسعار المواد الغذائية تراجعاً حيث بلغت وتيرته 3.18%، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006 (Bank, December 2018, p. 135).

واصل معدل التضخم تباطئه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، لكن في سنة 2015 عرف ارتفاعا حيث قدر بـ 4.78%، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2016 حيث وصل إلى 6.39%، وهذا بسبب انخفاض سعر البرميل من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015، بالإضافة إلى قانون المالية لسنة 2016 والذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود، ما انعكس على أسعار كل السلع والخدمات، ومع حلول سنة 2017 عرف معدل التضخم تراجعاً حيث بلغ 5.59% (Bank, December 2019, p. 164)، واستمر هذا التباطؤ إلى غاية سنة 2020 حيث كان معدل التضخم يقدر بـ 4.6% سنة 2018 لينتقل إلى 2.4% سنة 2020، وهذا راجع إلى عودة أسعار البترول إلى الارتفاع، إضافة إلى نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكلياً، وتجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030 (النقد العربي، 2020، صفحة 142).

2- تطور رصيد الميزانية العامة بالجزائر خلال الفترة (2020-1980)

ننتبع تطور رصيد الميزانية العامة بالجزائر من خلال الشكل رقم (02) الموالي.

الشكل رقم (02): تطور رصيد الميزانية العامة بالجزائر للفترة (2020-1980)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات ONS ومخرجات برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) رصيد الميزانية العامة بالجزائر للفترة (2019-1980) مر بعدة مراحل تمثلت

في:

2-1- المرحلة الأولى (1980-1989): نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة قد سجل فائض خلال الأربع سنوات الأولى من فترة الدراسة حيث سجلت سنة 1980 فائض بـ 15.58 مليار دج لينخفض في سنة 1985 إلى 6.01 مليار دج، أما خلال الأربع سنوات الموالية فقد سجل عجزاً بقيمة (12.03) مليار دج خلال سنة 1986، ثم انخفض هذا العجز سنة 1987 حيث بلغ (10.99) مليار دج ثم ارتفع سنة 1988 إلى (26.2) مليار دج، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 15.12% سنة 1988 مقابل لارتفاع الطفيف في الإيرادات العامة بنسبة 0.55%، حيث شهدت بداية سنة 1988 عدة إصلاحات اقتصادية، تهدف إلى تعديل المحيط الاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية لتتسجم مع المسار الجديد للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث تضمنت التشريعات الجديدة تعديل القانون المتعلق بقوانين المالية، وخاصة القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقانون المتعلق بالتخطيط (عرقوب، 2013، صفحة 71)، حيث يهدف هذا الإجراء إلى التقليل من نفقات الموازنة العامة، غير أن هذا وإن ساهم في تغطية جزء من عجز الموازنة إلا أن أثره كان ضعيفاً ولم يبلغ درجة القضاء الكلي عليه (بوحفص، 2007، صفحة 334)، حيث تقلص

العجز سنة 1989 إلى (8.10) مليار دج أي بنسبة 69.08% ويعود ذلك إلى انخفاض النفقات العمومية بـ 4.01%، وأيضاً إلى ارتفاع حصيللة الإيرادات العامة إلى 24.49%.

2-2- المرحلة الثانية (1990-1999): نتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة، فقد سجل رصيد الموازنة العامة فائضاً قدر بـ 16 مليار دج و 36.8 مليار دج خلال سنتي 1990-1991 على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة من 152.50 مليار دج سنة 1990 إلى 248.90 مليار دج سنة 1991، حيث أن هذه الزيادة كان سببها الرئيسي هو الزيادة في الجباية البترولية، التي انتقلت من 76.20 مليار دج سنة 1990 إلى 161.50 مليار دج سنة 1991 أي بنسبة 111.94%، وأيضاً ارتفاع حصيللة الجباية العادية من 71.10 مليار دج إلى 82.70 مليار دج سنة 1991. لكن سرعان ما عاد العجز الموازني سنة 1992 حيث بلغ (27.108) مليار دج، وأيضاً ارتفع العجز سنة 1993 بنسبة 50.25% ثم انخفض بعدها بنسبة 45% سنة 1994 ثم ارتفع مجدداً سنة 1995 بنسبة 65.88% حيث بلغ (88.147) مليار دج، ويعود ذلك لانخفاض أسعار البترول حيث انخفضت من 18.4 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 15.53 دولار للبرميل سنة 1995، وإلى ارتفاع النفقات العامة بوتيرة أسرع، إذ انتقلت من 420.13 مليار دج سنة 1992 إلى 724.61 مليار دج سنة 1995. ليسجل بعدها وخلال سنتي 1996 و 1997 فائضاً قدره 100.55 مليار دج و 81.57 مليار دج على التوالي، وهذا بسبب ارتفاع الجباية البترولية من 496 مليار دج إلى 564.77 مليار دج خلال هاتين السنتين، هذا من جهة ومن جهة أخرى التعديل الذي مس سعر الصرف، من خلال تخفيض الدينار الجزائري، وزيادة الواردات من العملة الصعبة عن طريق تحرير التجارة الخارجية، وبالتالي فتح المجال أمام الخواص للتصدير والاسترداد بعد أن كان حكراً على الدولة. ليعاود العجز مرة أخرى للظهور خلال سنتي 1998 و 1999 بسبب تراجع الإيرادات النفطية حيث انتقلت أسعار البترول من 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.94 دولار للبرميل سنة 1998 ثم إلى 17.91 دولار للبرميل سنة 1999، وهذا ما أثر على حصيللة الجباية البترولية التي انتقلت بدورها من 564.77 مليار دج سنة 1997 إلى 378.56 مليار دج سنة 1998.

2-3- المرحلة الثالثة (2000-2020): بعد أن أتت الإصلاحات الاقتصادية بثمارها وتحسن سعر الصرف، عادت الفوائض المالية للظهور خلال سنة 2001 و 2002 حيث سجلت فيهما الموازنة العامة فائضاً بـ 68.71 مليار دج و 26.03 مليار دج على التوالي، مع الإشارة إلى أن هذه الفوائض ليست فوائض حقيقية ناتجة عن قطاعات منتجة بل عن قطاع ريعي يتأثر بالمتغيرات الدولية، وابتداءً من سنة 2003 عاود العجز مرة أخرى، ويعود هذا العجز إلى ارتفاع النفقات العامة من جهة وانخفاض سعر البترول من جهة أخرى، ثم عادت الفوائض المالية مرة أخرى في السنوات الموالية فسجل فائض بقيمة 8.1186 مليار دج سنة 2006، وهذا ما يدل على تغطية إيرادات الدولة لنفقاتها، وانخفض مرة أخرى سنة 2007 بمقدار ليصل إلى 3.579 مليار دج، ثم استأنف لارتفاع مرة أخرى سنة 2008، ليسجل مبلغ قدر بـ 5.999 مليار دج، ويرجع هذا الفائض في الميزانية للوضع المستقر الذي عاشته الجزائر خلال هذه المرحلة بسبب انتعاش أسعار البترول، والذي انعكس إيجاباً على ارتفاع الموارد المالية للجزائر، لكن سرعان ما اختل الوضع وتراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع إيرادات الدولة لتسجل عجز بلغ 5.541 مليار دج سنة 2009 ما يعكس تأثر الجزائر بالأزمة العالمية (Bank, September 2009, p. 110)، لتبقى الميزانية تسجل حالة عجز على مر السنوات الموالية

ولكن بوتيرة منخفضة ليقدّر سنة 2010 بـ 74 مليار دج و 5.63 مليار دج سنة 2011، ويعود هذا إلى طريقة تمويل هذا العجز، حيث لجأت الدولة إلى تمويله عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، وأيضاً الإصدار النقدي والتمويل غير البنكي (Bank, November 2013, p. 110)، وازداد رصيد الموازنة العامة عجزاً سنة 2012، حيث قدر العجز بـ 8.718 مليار دج، وهذا راجع إلى عدم قدرة الإيرادات العامة رغم الزيادة التي سجلتها على تغطية النفقات العامة، والتي بدورها شهدت تزايد محسوس خلال نفس السنة، وفي سنة 2013 انخفض العجز مرة أخرى ليصل إلى 6.66 مليار دج مع تراجع في إيرادات ونفقات الدولة بمقادير متفاوتة، لتبقى إيرادات الميزانية في انخفاض مستمر في ظل زيادة النفقات خلال سنتي 2014 و 2015، ليتفاقم العجز مسجلاً مبلغ 2.1261 مليار دج سنة 2014 و 2.2553 مليار دج سنة 2015، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى ليصل سنة 2017 إلى 74.1234 مليار دج، ثم إلى 51.1913 مليار دج سنة 2018، ويعود هذا التذبذب إلى التغيرات الحاصلة في أسعار البترول (Bank, December 2019, p. 72)، والتي بدورها انخفضت خلال هذه الفترة من 105 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 64.1 دولار سنة 2019، ما أدى بدوره إلى انخفاض الجباية البترولية. وعلى الرغم من تحسن أسعار النفط سنة 2020، إلا أننا نلاحظ استمرار حالة عجز الموازنة العامة حيث يعود هذا العجز إلى التوسع الكبير في النفقات العامة. وهذا ما يدل على عدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد ودخوله في نوع من الركود بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية التي تعكس تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

3- دراسة أثر صدمات عجز الميزانية العامة على معدل التضخم بالجزائر للفترة (1980-2020)

من أجل تحديد العلاقة واتجاه السببية لأثر عجز الميزانية العامة على معدل التضخم بالجزائر، تم الاستعانة بمعطيات سنوية للمتغيرين خلال الفترة (1980-2020)، ولقد تم اختيار نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR الذي قام باقتراحه Sims (1981)، والذي يقدم معلومات حول أثر الصدمات وتقلبات النظام الديناميكي المدروس، والتي تظهرها حدود الخطأ العشوائي (البواقي) الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR (Sims, 1981, p. 20)، فتم الحصول على إحصائيات معدل التضخم من موقع الديوان الوطني للإحصائيات، و عجز الميزانية العامة من التقارير السنوية لبنك الجزائر. لكن نتيجة لعدم تجانس بيانات السلسلتين الزمنية، حيث أن سلسلة معدل التضخم عبارة عن نسب مئوية، وسلسلة عجز الميزانية العامة مقدرة بالمليار دج، فإننا سوف نتعامل مع اللوغاريتم النبري لهذه السلاسل، وبالتالي فإن المتغيرات الجديدة التي ستشملها الدراسة فهي LNF لمعدل التضخم و LRB لأسعار البترول.

3-1- استقرار السلاسل الزمنية: نستعمل اختبار جذر الوحدة "Unit Root test" للسلسلتين الزمنية على حد سواء باستعمال اختبار ديكي فولر المطور ADF، واختبار فيليبس وبيرون (PP)، فهو أفضل وأدق من اختبار ديكي فولر لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي كل الاختبارات نعتمد على قيم ماكينون MacKinnon (1991) (Patterson, 2002, p. 265). ونتائج الاختبار مدونة في الجدول رقم (01) التالي.

الجدول رقم (01): اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
With Constant	t-Statistic	LNF -1.9381	LRB -1.2723
	Prob.	0.3121	0.6330
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3273	-2.2784
	Prob.	0.4103	0.4355
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3912	-0.7092
	Prob.	0.1501	0.4032
At First Difference			
With Constant	t-Statistic	d(LNF) -5.7265	d(LRB) -6.6718
	Prob.	0.0000	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6367	-6.5553
	Prob.	0.0002	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7818	-6.6885
	Prob.	0.0000	0.0000
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
With Constant	t-Statistic	LNF -1.8127	LRB -1.3016
	Prob.	0.3692	0.6195
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1897	-2.8483
	Prob.	0.4821	0.1905
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3912	-0.7462
	Prob.	0.1501	0.3868
At First Difference			
With Constant	t-Statistic	d(LNF) -5.7319	d(LRB) -6.5765
	Prob.	0.0000	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6436	-6.4765
	Prob.	0.0002	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7865	-6.6011
	Prob.	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) عند 5% في كل من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائياً، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ، أي أن السلسلتان مستقرتان عند الفرق الأول، أي أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

3-2- اختبار التكامل المشترك جوهانسين: ينص نموذج التكامل المتزامن لـ johansen على أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل وتتبع عن هذا التوازن في المدى القصير، والذي يصحح بقوى اقتصادية تعيد التوازن في الأجل الطويل (Bourbonnais, 2015)، وبما أن المتغيرين RB و BC متكاملين من نفس الدرجة سنختبر إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بينهما عند مستوى معنوية 5%، والنتائج ممثلة في الجدول رقم (02) الموالي.

الجدول رقم(02): اختبار التكامل المتزامن " johansen "

Date: 02/20/22 Time: 22:29 Sample (adjusted): 1983 2020 Included observations: 38 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend Series: DLNF DLRB Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.505476	14.71264	15.49471	0.0907
At most 1 *	0.392744	2.95460	3.841466	0.0860

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

من الجدول يتبين لنا رفض الفرضية القائلة بوجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية 5% لأن قيم الأثر أصغر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر. طالما أن هذا الاختبار لم يتحقق يمكن المرور إلى نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)

3-3- تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج VAR(P): إن تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني المناسبة لنموذج VAR(P) يعتمد على معايير كل من أكايك (AIC) وشوارتز (SC) وخطأ التنبؤ النهائي (FPE) وهانان كوين (HQ)، ونختار الفترة التي تكون فيها أقل قيم مشاهدات لهذه المعايير، ونتائج الاختبار مسجلة في الجدول رقم(03) الموالي.

الجدول رقم(03): تحديد درجة التأخير المثلى للمسار VAR(P)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLNF DLRB						
Exogenous variables: C						
Date: 02/20/22 Time: 22:34						
Sample: 1980 2020						
Included observations: 35						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-368.4130	NA*	5339976.*	21.16645	21.25533	21.19714
1	-367.2306	2.161949	6277953.	21.32747	21.59410	21.41951*
2	-364.8055	4.157404	6890388.	21.41746*	21.86184*	21.57086
3	-364.3418	0.741889	8492620.	21.61953	22.24167	21.83429
4	-360.3780	5.889074	8618841.	21.62160	22.42149	21.89772
5	-358.7200	2.273864	10056259	21.75543	22.73308	22.09291

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

من خلال الجدول رقم (03) أعلاه، يتبين أن درجة التأخير المثلى والموافقة لمعيار AIC هي $P=2$

3-4- دراسة السببية: نتائج موضحة في الجدول رقم (40) وفقاً لدرجة التأخير المناسب لنموذج VAR(2).

الجدول رقم (04): نتائج اختبار السببية لـ Granger بين كل من عجز الميزانية العامة ومعدل التضخم

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/20/22 Time: 23:02			
Sample: 1980 2020			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLRB does not Granger Cause DLNF	38	5.04615	0.0339
DLNF does not Granger Cause DLRB		1.35787	0.0918

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

بما أن قيمة الاحتمال ($pro = 0.03$) وهي أقل من مستوى معنوية 5%، نستخلص من ذلك أنه توجد علاقة سببية

في اتجاه واحد تسري من عجز الميزانية العامة نحو معدل التضخم عند مستوى معنوية 5%.

3-5- تقدير نموذج تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR(2): إن تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR يكون

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى في حال ما إذا قمنا بتقدير كل معادلة على حدة، أما إذا قمنا بتقدير كل المعادلات

مرة واحدة فإننا نستعمل طريقة المعقولة العظمى، ونتائج التقدير موضحة في الجدول رقم (05) الموالي.

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج VAR(2)

Vector Autoregression Estimates		
Date: 02/20/22 Time: 22:34		
Sample (adjusted): 1983 2020		
Included observations: 38 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	DLNF	DLRB
DLNF(-1)	0.036623 (0.00690) [0.08858]	2.164651 (0.05563) [0.83995]
DLNF(-2)	0.068847 (0.00672) [0.01274]	2.777418 (0.05400) [0.18467]
DLRB(-1)	0.071108 (0.00191) [0.05673]	0.103005 (0.07196) [0.59902]
DLRB(-2)	0.091186 (0.00187) [0.09943]	0.318754 (0.06855) [1.89112]
C	0.101938 (0.80795) [0.12617]	8.355186 (2.87853) [0.80060]
R-squared	0.548512	0.429296
Adj. R-squared	0.366820	0.223756
Sum sq. resid	784.7696	6386336.
S.E. equation	4.876566	439.9151
F-statistic	3.420629	1.225089

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل التحديد $R = 0.54$ ، وهو يدل على القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج،

أي أن 54% من التغيرات في معدل التضخم في الجزائر مفسرة بقيمه السابقة وقيم عجز الميزانية العامة للسنة الماضية،

والباقي راجع إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. كما أن إحصائيات Tstat تدل على معنوية المعلمات المكونة

لشعاع الانحدار الذاتي، كما إحصائيات فيشر $F_{cal} = 3.42$ أكبر من الجدولة $FT = 2.24$ ، وتدل على المعنوية الكلية للنموذج. ومنه تعتبر المعادلة المميزة لمعدل التضخم مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

كما نلاحظ أن معد التضخم في السنة (t) يفسر ويتأثر بمعدل التضخم وعجز الميزانية العامة للسنة الماضية (t-1)، ويرتبط معد التضخم في السنة (t) ارتباطاً طردياً مع معد التضخم للسنة السابقة، حيث جاءت إشارة المعاملات موجبة، أي أنه في حالة ارتفاع معد التضخم في هذه السنة بـ 1% فسيرتقب ارتفاعه في السنة القادمة، ويرتبط معد التضخم في السنة (t) ارتباطاً طردياً مع عجز الميزانية العامة للسنة (t-1) بحيث جاءت إشارة المعاملات موجبة، ويعني هذا أنه في حالة زيادة عجز الميزانية العامة في السنة (t) بـ 1% فسيرتقب ارتفاع معد التضخم في السنة (t+1)، أي أن تأثير معد التضخم بزيادة عجز الميزانية العامة يستمر من سنة لأخرى. ويفسر ذلك بأنه حينما يعاني الاقتصاد الوطني من العجز، ويعتمد بشكل رئيس على التمويل التضخمي لسد هذا العجز، فإنه سوف يغذي الضغوط التضخمية، إذ يؤدي هذا التمويل إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وقد يصبح التضخم صفة لصيقة بالاقتصاد الوطني، وحينما يحدث ذلك فإن هذا يتطلب المزيد من النفقات الجارية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم تآكل القوة الشرائية للنقود. الأمر الذي يزيد من العجز مرة أخرى، وهكذا تستمر العلاقة بين عجز الميزانية العامة والتضخم في شكل حلقة مفرغة.

3-6- إختبار صلاحية النموذج المدروس: من أجل التأكد من صحة النموذج وصلاحيته يجب ما يلي:

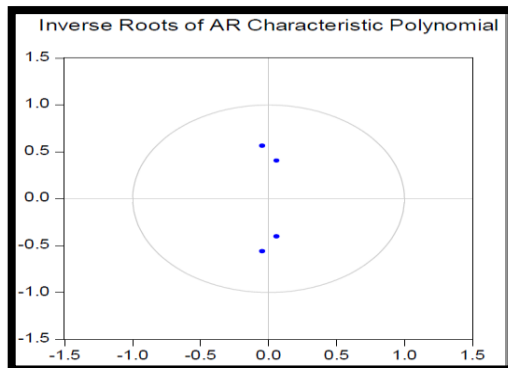
3-6-1- إختبار إستقرارية النموذج: نتائج الاختبار ممثلة في الشكل رقم (03) والجدول رقم (06) الموالين.

الجدول رقم (05): جذور الوحدة للنموذج

Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: DLNF DLRB	
Exogenous variables: C	
Lag specification: 1 2	
Date: 02/20/22 Time: 22:53	
Root	Modulus
-0.044430 - 0.562452i	0.564204
-0.044430 + 0.562452i	0.564204
0.061239 - 0.404602i	0.409210
0.061239 + 0.404602i	0.409210

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

الشكل رقم (03): الدائرة الأحادية للنموذج



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

من خلال النتائج المحصل عليها فإن قيم جذور الوحدة أقل من الواحد أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وهو دليل على إستقرارية النموذج المقدر.

3-6-2- إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي: نوضحه من خلال الجدول رقم (07) الموالين.

جدول رقم (07): إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

VAR Residual Normality Tests			
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)			
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal			
Date: 02/20/22 Time: 22:39			
Sample: 1980 2020			
Included observations: 38			
Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.931764	2	0.3806
2	4.890721	2	0.0867
Joint	6.822485	4	0.1456

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

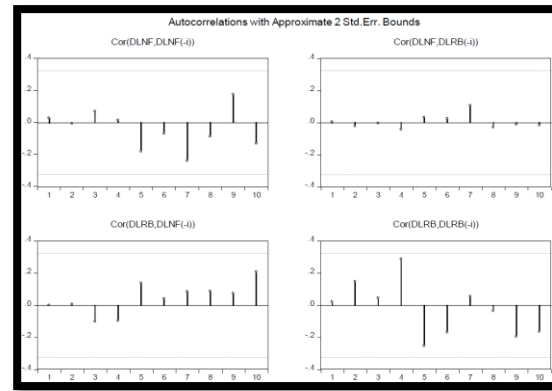
من خلال هذه النتائج فإن إحصائية "Jarque-Bera" لجميع البواقي (1.93) و (4.89) أقل من القيمة المجذولة (6.82)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية، أي أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

3-6-3 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: تتمثل نتائج الاختبار فيما يلي:

الجدول رقم (08): اختبار LM test

الشكل رقم (04): الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Cross-Correlations		
Ordered by lags		
Date: 02/20/22 Time: 22:50		
Sample: 1980 2020		
Included observations: 38		
	DLNF	DLRB
DLNF	1.000000	-0.185825
DLRB	-0.185825	1.000000
DLNF(-1)	0.028362	-0.000585
DLRB(-1)	0.004014	0.020769
DLNF(-2)	-0.006992	0.005772
DLRB(-2)	-0.023238	0.147793
DLNF(-3)	0.069121	-0.103413
DLRB(-3)	-0.005146	0.044943
DLNF(-4)	0.014505	-0.097869
DLRB(-4)	-0.043322	0.288497
DLNF(-5)	-0.180971	0.137681
DLRB(-5)	0.032009	-0.255194
DLNF(-6)	-0.069922	0.040680
DLRB(-6)	0.024893	-0.171009
DLNF(-7)	-0.238882	0.084632
DLRB(-7)	0.106504	0.054656
DLNF(-8)	-0.087741	0.086673
DLRB(-8)	-0.029917	-0.036198
DLNF(-9)	0.175382	0.073094
DLRB(-9)	-0.012431	-0.196930
DLNF(-10)	-0.131277	0.208172
DLRB(-10)	-0.017836	-0.166020



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

من خلال النتائج أعلاه فإن احتمالات الاختبار لمختلف التأخيرات أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه فإن الفرضية الصفرية مقبولة، ما يعني أن الأخطاء مستقلة، كما أن جميع النقاط تتواجد داخل مجال الثقة في شكل رقم (04) ما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء للنموذج المقدر.

3-6-4 اختبار عدم تجانس التباين للنموذج: تتمثل نتائج الاختبار في جدول رقم (09) الموالي.

الجدول رقم (09): اختبار White ثبات تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)			
Date: 02/20/22 Time: 22:54			
Sample: 1980 2020			
Included observations: 38			
Joint test:			
Chi-sq	df	Prob.	
60.86911	42	0.2303	

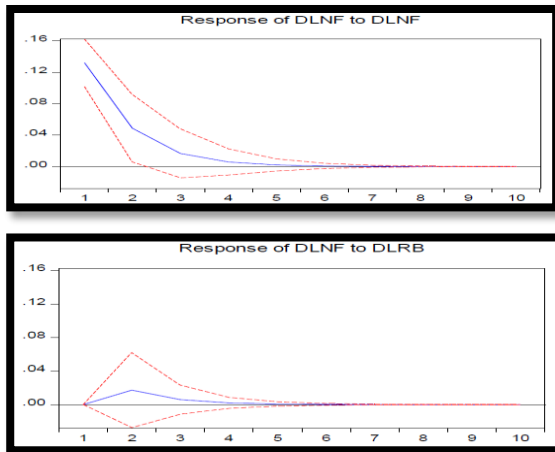
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

من خلال جدول رقم (09) نلاحظ أن الاحتمال (prob=0.23) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على ثبات تباين الأخطاء للنموذج المقدر.

3-7- الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي المقدر: سنقوم في هذه الخطوة بمعرفة مدى استجابة عجز الميزان التجاري لصدمات عجز الميزانية العامة، بدراسة ما يلي:

3-7-1 تحليل دوال الاستجابة الدفعية: النتائج موضحة في الجدول رقم (10) والشكل رقم (05) المواليين.

الشكل 05: تحليل دوال الاستجابة



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

الجدول 10: تحليل دوال الاستجابة

Period	Response of DLNF:	
	DLNF	DLRB
1	0.132157 (0.01516)	0.000000 (0.00000)
2	0.048782 (0.02154)	0.017216 (0.02235)
3	0.016689 (0.01564)	0.005861 (0.00865)
4	0.005712 (0.00832)	0.002006 (0.00325)
5	0.001955 (0.00388)	0.000687 (0.00131)
6	0.000669 (0.00168)	0.000235 (0.00054)
7	0.000229 (0.00070)	8.04E-05 (0.00022)
8	7.84E-05 (0.00028)	2.75E-05 (8.7E-05)
9	2.68E-05 (0.00011)	9.42E-06 (3.4E-05)
10	9.18E-06 (4.2E-05)	3.22E-06 (1.3E-05)

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

عند إحداث صدمة عشوائية على خطأ عجز الميزانية العامة بوحدة واحدة في الزمن (t) فإن مستوى معدل التضخم يكون له استجابة موجبة ($\beta_{dlth} = 0.017$) بعد سنة واحدة أي في الزمن ($t+1$)، ثم استجابة موجبة أخرى ($\beta_{dlth} = 0.0058$) بعد سنتين من الصدمة ($t+2$)، وهكذا في كل السنوات، لتشكل هذه القيم ما يعرف بدالة الاستجابة، والشيء الملاحظ هو تناقص رد الفعل كلما ابتعدنا عن سنة حدوث الصدمة، ليتلاشى هذا الأثر في حدود السنة الخامسة، وهذا من مميزات نماذج شعاع الانحدار الذاتي المستقرة، ليكون الأثر الكلي لحدوث صدمة عشوائية موجبة في عجز الميزانية العامة هو زيادة في عرض النقد من خلال توسع الحكومة في الحصول على القروض الداخلية والخارجية لتمويل العجز، ومع وجود جهاز إنتاجي غير مرن يؤدي ذلك إلى الزيادة الحادة في حجم السيولة المحلية، والتي بدورها تؤدي إلى تعزيز الضغوط التضخمية، وفي هذه الحالة نستطيع القول أن عجز الميزانية العامة ومصادر تمويله من العوامل المهمة التي تغذي الضغوط التضخمية في الجزائر، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة استهداف استقرار الأسعار وخفض معدل التضخم، وبذلك نخلص بأن تقلب معدل التضخم في الجزائر هو رهينة للتغيرات في عجز الميزانية العامة على المدى القصير مع عدم إغفال دور المتغيرات الأخرى، حيث يتجه معدل التضخم إلى الارتفاع في حالة زيادة عجز الميزانية العامة بالجزائر، وينخفض في حالة تقليص عجز الميزانية العامة.

تحليل التباين: نوضح تحليل التباين للنموذج المقدر من خلال الجدول 11 الموالي.

الجدول 11: تحليل التباين الثنائي بين متغير عجز الميزانية العامة ومعدل التضخم

Period	Variance Decomposition of DLNF:		
	S.E.	DLNF	DLRB
1	0.140564	100.0000	0.000000
2	0.153717	98.48699	1.513010
3	0.154730	97.33131	2.668686
4	0.155566	96.92781	3.072192
5	0.156201	96.90767	3.092329
6	0.156210	96.90378	3.096219
7	0.156250	96.89620	3.103802
8	0.156252	96.89554	3.104463
9	0.156254	96.89476	3.105240
10	0.156256	96.89479	3.105212

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

يمكن قراءات النتائج الخاصة بتحليل التباين، والتي تظهر من خلال جدول رقم (11) السابق، أنه في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) 98.48% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين يساهم عجز الميزانية العامة بـ 1.51% في تفسير تباين خطأ التنبؤ، وترتفع نسبة تفسير تباين الخطأ بالنسبة لعجز الميزانية العامة إلى 2.66% خلال السنة الثالثة، ثم إلى 3.07% خلال السنة الرابعة. أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) فإن معدل التضخم يساهم بحوالي 96.90% في تفسير التنبؤ الخاص به، في حين يساهم عجز الميزانية بـ 3.09% في تفسير خطأ التنبؤ لمستوى معدل التضخم، لتثبت هذه النسب خلال السنوات المقبلة، إي في المدى الطويل. كما نستنتج أن نتائج تحليل تجزئة التباين متوافقة تقريبا مع الدور الذي لعبه عجز الميزانية العامة في رفع مستوى معدل التضخم من التمويل المستمر لتغطية عجز الميزانية والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة الفجوة التضخمية، وهو ما يتفق مع نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

خاتمة:

أنصب التحليل في هذه الدراسة علي قياس أثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم في الجزائري خلال الفترة (1980-2020)، في إطار المسلمات الأساسية للاقتصاد الجزائري والنظرية الاقتصادية، وذلك باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، واقتصرت الدراسة من حيث المتغيرات على إحصائيات رصيد الميزانية العامة بالفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وإحصائيات معدل التضخم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- شهدت الميزانية العامة عجزا في أغلب فترة الدراسة (1980 - 2020)، وذلك راجع إلى ارتفاع النفقات العامة بسبب الاستثمارات والبرامج التنموية التي قامت بها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة؛
- عرف معدل التضخم خلال مرحلة التسعينيات تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض لكن خلال المرحلة 2000-2014 سجل فائض مستمر وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ما أدى إلى زيادة الإيرادات أكثر من زيادة النفقات، ولكن مع انخفاض أسعاره في أواخر سنة 2014 سجل ارتفاع استمر إلى سنة 2018 حيث عرف استقرارا نسبيا حتى نهاية فترة الدراسة، حيث كانت بالفعل صدمة أسعار النفط جد حادة بحيث سجل رصيد الميزانية العامة عجز اثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من بينها معدل التضخم؛

- من خلال فحص إستقرارية السلاسل الزمنية بواسطة اختبار ADF و PP وجدنا أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (الفارق الأول)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين معدل التضخم وعجز الميزانية العامة على المدى الطويل قمنا بإجراء اختبار جوهانسون، وأكدت نتائج الاختبار على عدم وجود علاقة بينهما؛
- تبين من خلال اختبار السببية غرنجر the test of causality for Granger بين معدل التضخم وعجز الميزانية العامة إلى أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد تسري من عجز الميزانية العامة نحو معدل التضخم؛
- من خلال تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي تبين لنا ووجود تأثير ايجابي لعجز الميزانية العامة على معدل التضخم، أي كلما زاد عجز الميزانية العامة يزداد معه معدل التضخم، وبالعكس إذا تقلص عجز الميزانية العامة انخفض معدل التضخم؛
- حدوث صدمة عشوائية في عجز الميزانية العامة بمقدار انحراف معياري واحدة يخلق اثر ايجابي على معدل التضخم، ويستمر هذا الأثر الإيجابي على نحو متزايد ابتداءً من السنة الثانية حتى نهاية السنة الخامسة، ثم بعد ذلك يتحول إلى استجابة موجبة ضعيفة حتى نهاية السنة العاشرة، حيث يتناقص رد الفعل كلما ابتعدنا عن فترة حدوث الصدمة، ليتلاشى ويصبح شبه معدوم؛
- قوة دالة الاستجابة الفورية ونسب تحليل التباين في المدى القصير اكبر من المدى البعيد، والأثر الكلي لحدوث صدمة عشوائية موجبة في عجز الميزانية العامة هو ارتفاع معدل التضخم في المدى القصير .
وعليه ومن خلال هذه النتائج نقبل الفرضية الرئيسية، والتي مفادها: أن حدوث أي صدمة ايجابية في عجز الميزانية العامة لها أثر ايجابي في رفع معدل التضخم. وعلى ضوء هذه النتائج يمكننا أن نوصي بالاقترحات التالية:
✍ ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري وتنشيط جميع قطاعاته لجلب العملة الصعبة وتنمية الاحتياطيات الأجنبية، مع تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على البترول كمصدر رئيسي للدخل؛
✍ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار والحسبان ظاهرة التضخم عند إعداد أي سياسة اقتصادية، وذلك من حيث الكم والتوقيت المناسبين لذلك، مع ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على معدل التضخم، ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية، لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حدة التضخم؛
✍ إعادة ترميم نظم المعلومات المكلفة بقياس وتقدير المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتوفير قاعدة معلوماتية يستند عليها في البحوث والدراسات العلمية لاستنتاج حلول تخدم الاقتصاد الجزائري؛
✍ ضرورة انتهاج سياسة مالية وسياسة نقدية ترتكز على الأهداف الشاملة للدولة وتكون مبنية على قواعد وأسس متينة تمكنها من مواجهة انعكاسات التأثيرات الداخلية والخارجية، ومن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي؛

ضرورة ترشيد الإنفاق العام والحد من الإسراف في الإنفاق العام للحد من عجز الميزانية العامة وللحد من زيادة الواردات وبالتالي الحد من ارتفاع معدل التضخم.

قائمة المصادر والمراجع

1. النقد العربي، ص. (2020). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، صندوق النقد العربي. الامارات: صندوق النقد العربي.
2. الوليد طلحة. (2020). استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية. الامارات: صندوق النقد العربي.
3. حاكمي بوحفص. (2007). أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر. les cahiers du mecas ، 330-344.
4. نبيلة عرقوب. (2013). أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1980-2010) . مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 67-102.
5. Bank. (July 2003). *RAPPORT 2002 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE* . Algeria: Bank of Algeria.
6. Bank. (Juin 2009). *RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE* . Algeria: Bank of Algeria.
7. Bank. (December 2018). *RAPPORT 2017 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE* . Algeria: Bank of Algeria.
8. Bank. (December 2019). *RAPPORT 2018 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE* . Algeria : Bank of Algeria .
9. Bank. (September 2009). *RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE* . Algeria: Bank of Algeria.
10. Bank. (November 2013). *RAPPORT 2012 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*. Algeria: Bank of Algeria.
11. Bank. (December 2019). *RAPPORT 2018 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE* . Algeria : Bank of Algeria .
12. Bank. (November 2013). *RAPPORT EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*. Algeria: Bank of Algeria.
13. Bourbonnais, R. (2015). *Économétrie*. Paris: édition9.
14. Patterson, K. (2002). An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach. *Palgrave* , 265.
15. Sims, C. A. (1981). Macroeconomics and Reality. *Econometrica* (01), 20.